٣— وترجو الأمين العام ان يقوم ، بالتعاون مع المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، بعقد مؤتمر لعقد التبرعات لهذا الغرض يجتمع في مقر الامم المتحدة في اوائل عام ١٩٧٢ ؛

٤— وتقرر ان يعقد مؤتمر عقد التبرعات التالي الذى تدعى فيه الحكومات الى عقد التبرعات لعامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ ، بغية بلوغ الهدف الذى قد يوصى به عندئذ من قبل الجمعية العامة ومؤتمر منظمة الاغذية والزراعة ، في موعد اقصاه اوائل عام ١٩٧٤ ، وذلك مع مراعاة اجراء البحث المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٢٠٩٥ (الدورة ٢٠) .

الجلسة العامة ٢٠١٧
١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧١

القرار ٢٨٠٦ (الدورة ٢٦)
حالة النقد الدولية

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٦٢٧ (الدورة ٥١) المتخذ في ٣٠ تموز (يوليه) ١٩٧١ وقراره ١٦٥٢ (الدورة ٥١) المتخذ في ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧١ بشأن حالة النقد الدولية ،

واذ تدرك ان ازمة النقد الدولية الحاضرة هي نتيجة لاختلال التوازن بين البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، وانها قد زعزعت نظام النقد الدولي بشدة ، واضرت بالاحوال والفرص الدولية للتجارة والانماء المتامة للبلدان المتنامية ،

واذ تدرك كذلك ان القيود المفروضة على التجارة الدولية من قبل بعض البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي بقصد حل مشاكل ميزان مدفوعاتها تضر ، بصورة خاصة ، باقتصادات البلدان المتنامية ،

وخشية منها ان تنحدر الحالة الحاضرة الى حرب تجارية بين البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي ، تكون لها آثار وبيلة على جميع البلدان ، ولا سيما البلدان المتنامية ،

واذ تشدد على انه لا ينبغي ، كمبدأ عام ، اتخاذ صعوبات ميزان المدفوعات لدى البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي مبررا لاعتماد أية تدابير تقيد تجارة البلدان المتنامية أو تؤخر قيام البلدان المتقدمة النمو بتخفيف قيود التبادل التجارى لصالح البلدان المتنامية أو تؤدى الى تخفيض تدفق المساعدة الانمائية الى هذه البلدان الاخيرة ،

واذ ترى ان الفموض الذى يكتنف حالة النقد الدولية يبرر اتخاذ تدابير فورية عاجلة لازالة النتائج الضارة التي احدثها هذا الفموض في العالم كله ولا سيما في البلدان المتنامية ،

واقتناعا منها بأنه من غير المقبول ابدا ان تعمد مجموعة صغيرة من البلدان ، خارج اطار صندوق النقد الدولي ، الى اتخاذ قرارات تعتبر حيوية لمستقبل نظام النقد الدولي وتهم المجتمع الدولي كله ،

١ — توصي بوجوب استناد اى اصلاح لنظام النقد الدولي على مفهوم للتجارة الدولية يكون اكثر ديناميكية ويقوم على الاعتراف بالحاجات الجديدة للبلدان المتنامية في ميدان التجارة ، وبأن يهيء هذا الاصلاح الاحوال المناسبة لاستمرار توسع التجارة الدولية مع ايلاء مراعاة خاصة لحاجات البلدان المتنامية ، وبأن يسهل ، في جملة امور ، تمويل وسائل تمويل اضافية الى البلدان المتنامية ، تمشيا مع الاهداف والالتزامات المبينة في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ، الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (الدورة ٢٥) المتخذ في ٢٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٠ ؛

٢ — وتحث ، كتدبير أولي ، على ازالة جميع التدابير التقييدية التي اتخذت في سياق ازمة النقد الدولية والتي تضر بالبلدان المتنامية ؛

٣ — وتطلب الى جميع البلدان المتقدمة النمو ان تشرع في عام ١٩٧١ ، اذا لم تكن قد فعلت ذلك حتى الآن ، في تطبيق نظام عام للافضليات لصالح البلدان المتنامية حسبما جاء في الفقرة ٣٢ من الاستراتيجية الانمائية الدولية ؛

٤ — وتقرر ان اصلاح نظام النقد الدولي يجب ان تراعى فيه ، في جملة امور ، الاعتبارات والمبادىء التوجيهية التالية :

(أ) ان تسهم جميع البلدان المعنية بالامر اسهاما كاملا في عملية اتخاذ القرارات بغية تحقيق توسع مطرد متواصل للتدفقات التجارية والمالية ، ولا سيما مايخصص منها البلدان المتنامية ؛

(ب) ان يعاد ويعزز كل من عمل صندوق النقد الدولي وسلطته في جميع المسائل التي تهم المجتمع الدولي ، باعتبار ذلك وسيلة لحماية مصالح جميع البلدان ، ولا سيما مصالح البلدان المتنامية ؛

(ج) ان يوضع هيكل مرن لاسعار الصرف تكون التقلبات فيه محصورة في حدود ضيقة ؛

(د) ان تتخذ ترتيبات كافية لايجاد قدر اضافي من السيولة الدولية ، عن طريق عمل دولي جماعي بمعنى الكلمة وذلك تمشيا مع ما يقتضيه توسع الاقتصاد العالمي وما تقتضيه الحاجات الخاصة للبلدان المتنامية ، وتوفير الضمانات التي تكفل عدم تأثر العرض الكلي للسيولة الدولية تأثرا زائدا بمركز ميزان مدفوعات أى بلد ، او أية مجموعة من البلدان ؛

(هـ) ان تقام صلة بين حقوق السحب الخاصة والموارد الاضافية للتمويل الانمائي ، باعتبار ذلك جزءا لا يتجزأ من نظام النقد الدولي الجديد ؛

(و) ان يوضع نظام دائم للضمانات ضد خسائر القطع الاجنبي التي تخفض احتياطيات البلدان المتنامية ، مع ايجاد تدابير مناسبة لتعويض البلدان المتنامية عن الخسائر اللاارادية التي تلحق بها بسبب المضاربة في بعض العملات في البلدان المتقدمة النمو ؛

(ز) ان تدرج احكام مناسبة في النظام الاساسي لصندوق النقد الدولي بغية زيادة الاصوات التي تملكها البلدان المتنامية عند الاقتراع .

الجلسة العامة ٢٠١٧
١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧١

القرار ٢٨٠٧ (الدورة ٢٦)

تزايد عبء خدمة الديون

ان الجمعية العامة ،

اذ تلاحظ مع القلق ان القدرة على تحقيق معدل كاف للنمو الاقتصادي وعلى المحافظة على مثل هذا المعدل تتعرض للخطر في عدد من البلدان المتنامية من جراء تزايد المدفوعات اللازمة لخدمة الديون ،

واذ تلاحظ ايضا ان مما يزيد من ثقل هذا العبء الركود الحالي في التدفق الصافي للمساعدات الخارجية من بعض البلدان المقدمة لها ،

واذ تلاحظ كذلك أن الآثار السيئة لتدهور معدلات التبادل التجاري لدى كثير من البلدان المتنامية ، تسهم بدورها في تفاقم هذا العبء ،

واذ ترى ان تخفيف الديون يمكن ان يصبح وسيلة مناسبة فعالة لزيادة التدفق الصافي للموارد الى تلك البلدان المتنامية التي تعاني مشاكل خطيرة في خدمة ديونها ،

واذ ترى ان احد الاسباب الهامة للازمات المتكررة الناجمة عن الديون هو الاحكام والشروط غير الملائمة التي قدمت ولا تزال تقدم بها بعض الموارد المالية الى البلدان المتنامية ،

واذ ترى ان النسبة التي تؤلفها حاليا المساعدات الانمائية الرسمية من مجموع التحويلات الاجمالية للموارد الى البلدان المتنامية ، هي ايضا من الاسباب التي تؤدي الى ثقل عبء خدمة الديون ،